الأمم المتحدة S/2012/898

مجلس الأمن

Distr.: General
7 December 2012
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وإلحاقا بالمذكرة الشفوية المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر S/2012/797)، يشرفني أن أتوجه إليكم بصفتكم رئيس مجلس الأمن، لأحيل إليكم الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والتي تبين موقف حكومة جمهورية هندوراس التفاوضي بشأن مدى المجال البحري لهندوراس في المحيط الهادئ، الذي يستند إلى الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في قضية النزاع المتعلق بالحدود البرية والجزرية والبحرية (السلفادور ضد هندوراس: نيكاراغوا طرف دخيل، انظر المرفق). وأطلب إليكم إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ماري إي. **فلوريس**
السفيرة
الممثلة الدائمة

141212 131212 12-63395 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لهندوراس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية]

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر الوثيقة S/2012/797)، أتشرف بأن أطلب إليكم تعميم المذكرة الشفوية المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ والموجهة إلى وزارة خارجية السلفادور بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ووثائق الجمعية العامة، وإرفاقها بموقف هندوراس التفاوضي بشأن مدى المجال البحري لهندوراس في المحيط الهادئ، وهو مقترح سيناقَش أثناء مؤتمر قمة رؤساء دول السلفادور ونيكاراغوا وهندوراس، المقرر عقده في ماناغوا، نيكاراغوا، يوم الثلاثاء ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وهذا المقترح يتماشى مع الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ويستند إليه (قضية النزاع المتعلق بالحدود البرية والجزرية والبحرية بين السلفادور وهندوراس: نيكاراغوا طرف دخيل)، وهو الحكم الذي يتضمن الفقرة التالية:

”تقرر المحكمة أنه نظرا إلى كون خليج فونسيكا خليج تاريخي توجد حوله ثلاث دول ساحلية، فإن الوضع القانوني للمياه الواقعة خارج الخليج هو أن الخط الفاصل للخليج يشكل خط الأساس للبحر الإقليمي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للسلفادور، وأن البحر الإقليمي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لنيكاراغوا قرب سواحل هاتين الدولتين ينبغي أيضا أن تقاس من الخارج انطلاقا من قسم من الخط الفاصل يمتد ثلاثة أميال (ميل بحري واحد) على طول ذلك الخط من بونتا أمابالا (في السلفادور) وثلاثة أميال (ميل بحري واحد) من بونتا كوسيغينا (في نيكاراغوا) على التوالي؛ لكن تبعية البحر الإقليمي والجرف البحري والمنطقة الاقتصادية الخالصة في اتجاه عرض البحر من القسم الأوسط للخط الفاصل تعود إلى الدول الثلاث الواقعة على الخليج، وهي السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا؛ وينبغي أن يخضع أي ترسيم لحدود المناطق البحرية المذكورة لاتفاق يستند إلى القانون الدولي“.

وحسب ما يتبين من الحكم، يسلم قرار المحكمة بحق هندوراس، شأنها في ذلك شأن السلفادور ونيكاراغوا، في توسيع مجالها البحري في المحيط الهادئ المؤلف من البحر الإقليمي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة. وليست هذه المسألة مسألة ”إمكانية الوصول“ إلى المحيط الهادئ مع الحق في المرور البريء للسفن التجارية أو سفن الدولة،

حسب ما ادعى متحدث رسمي في حكومة السلفادور، لأن ذلك الحق مضمون مسبقا لهندوراس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك بصفتها دولة ساحلية على خليج فونسيكا التاريخي، الذي تخضع مياهه التي لم يتم ترسيم حدودها – بما في ذلك الخط الفاصل أو مدخل الخليج – إلى نظام سيادة مشتركة.

وفي هذا الصدد، أطلب إليكم بصفتكم رئيس الهيئة المختصة في الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين والامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية، أن تأخذوا هذه الرسالة بعين الاعتبار الواجب.

(توقيع) أرتورو كورواليس **ألفاريس**
وزير الخارجية

تذييل

مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى وزارة خارجية السلفادور من وزارة خارجية هندوراس

تهدي وزارة خارجية جمهورية هندوراس تحياتها إلى وزارة خارجية جمهورية السلفادور، وبناء على المحادثات التي أجريت بشأن مؤتمر القمة المقرر عقده في ماناغوا يوم ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، يسرها أن تحيل طيه موقفها التفاوضي، الذي يتألف من معايير ومن خرائط توضيحية[(١)]، وهي تقوم بذلك متحلية بروح بناءة وحسن نية بغية السعي إلى توافق في الآراء بأكبر قدر من الإنصاف بخصوص ترسيم حدود المناطق البحرية للدول الساحلية الثلاث في المحيط الهادئ، وأيضا تهيئة مناخ من السلام والثقة والتنمية لصالح مليون من سكان أمريكا الوسطى يعيشون على ساحل خليج فونسيكا.

أما بخصوص إدارة خليج فونسيكا وتنميته الشاملة، لا يزال موقف هندوراس هو الاعتماد على التعاون الدولي، وخاصة من الأمم المتحدة والدول الصديقة، في إقامة نظام لحماية البيئة، وتيسير النقل البحري الدولي، وضمان أمن جميع السكان، وذلك في إطار سلطة ثلاثية تراعي مصالح الدول والسكان والمجتمع الدولي.

وتغتنم وزارة الخارجية هذه الفرصة كي تعرب لوزارة خارجية جمهورية السلفادور مجددا عن فائق تقديرها.

(١) انظر الوثائق المرفقة.

الموقف التفاوضي لهندوراس

اقتراح بشأن مدى المجالات البحرية للدول الساحلية الثلاث الواقعة على خليج فونسيكا في المحيط الهادئ، بناء على معايير نزيهة تحقيقا لنتيجة منصفة

١ - كنقطة انطلاق، تكون لكل دولة منطقة سيادة حصرية تمتد طوليا لمسافة ثلاثة أميال بحرية في الخط الفاصل أو مدخل الخليج، ويتم قياسها كما يلي: وفي حالة نيكاراغوا، تقاس من بونتا كوسيغينا؛ وفي حالة السلفادور، تقاس من بونتا أمابالا؛ وفي حالة هندوراس، تقاس من نقطة الوسط في الخط الفاصل، وتمتد ميلا ونصف ميل نحو بونتا كوسيغينا من جهة، وميلا ونصف ميل نحو بونتا أمابالا من الجهة أخرى.

٢ - تقسم المسافة الطولية من الخط الفاصل الذي لم تُحدد تبعيته للأطراف في الفقرة السابقة بين الدول الساحلية بالتفاوض وبالتناسب مع طول سواحلها داخل الخليج.

٣ - يتعين أن يتبع البحر الإقليمي لكل دولة ساحلية الاتجاه العام لسواحل أمريكا الوسطى.

٤ - يتعين أن يتم تحديد اتجاه ومدى المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الخاص بكل دولة بالتفاوض بين الأطراف خلال فترة زمنية مدتها سنة واحدة.

٥ - يبين الرسم المرفق طيه مدى البحر الإقليمي لهندوراس في المحيط الهادئ وفقاً للمعايير الواردة أعلاه.

٦ - فيما يخص المشكلة الثنائية بين هندوراس والسلفادور، تكرر هندوراس تأكيدها أن من الملائم ترسيم حدود خليج لا أونيون، الواقع داخل خليج فونسيكا، بتطبيق معيار تساوي المسافة بين الساحلين المتقابلين.

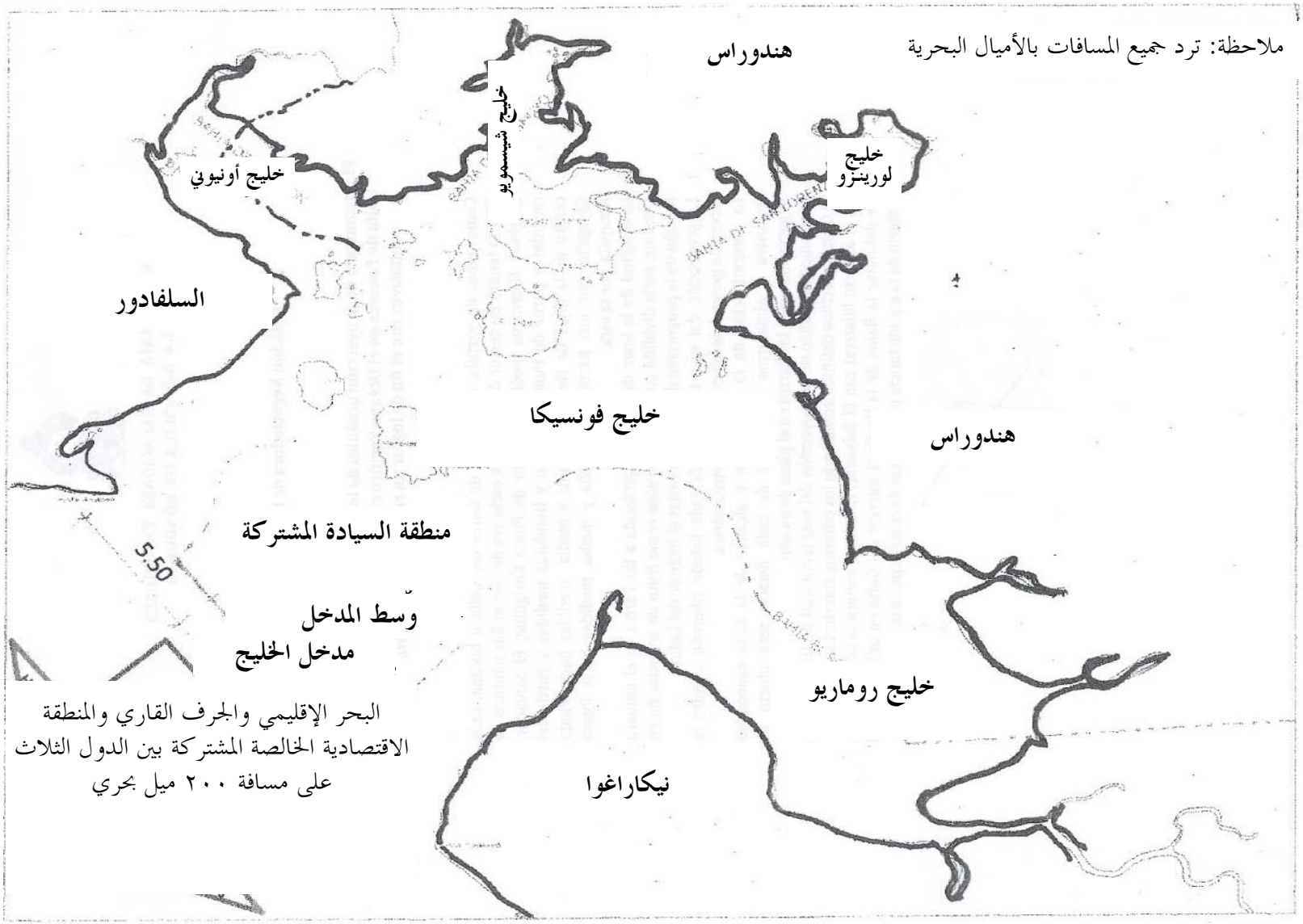

ملاحظة: ترد جميع المسافات بالأميال البحرية

البحر الإقليمي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة المشتركة بين الدول الثلاث على مسافة ٢٠٠ ميل بحري